

التاريخ : 24 جانفي 2020



لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية

رئيس اللجنة : شهاب قاسم
المقرر : أسماء جليل

جدول الأعمال : مناقشة مشروع قرار يتعلق بتسوية
وتهيئة المباني المنجزة والمخالفة
لرخص البناء في مدينة باردو.

افتتح السيد منير التليبي الجلسة ورحب بالماضرين
من مستشارين وممثلي الإدارة وممثلين عن المجتمع
المدني ومتساكني باردو.
وبيّن أن المخالفات والتجاوزات التي سجلت في مدينة
باردو في ظل هبوب المباني المنجزة والمخالفة لرخص
البناء ومخالفة لمثال التهيئة العمرانية والتي
حذر في شأنها العديد من قرارات الهدم ولم تنفذ لحد
لها من تسوية عادلة.

وبيّن أن إدارة الأشغال والإدارة البلدية أعدت
مشروعاً وسوف نعرضه على جميع الماخرين حتى تكون
عملية التسوية في إطار الوطن والشعافية. وأفاد
أن الجميع مدعوين للمساهمة في تقديم مقترحاتهم
حول هذا الموضوع. وأكد أن هناك بلديات قامت بالتسوية
وبعدها أخذت الكلمة السيد شهاب قاسم رئيس لجنة
الأشغال ورحب برئيس البلدية وبالسادة النواب و
بالسادة المستشارين وبالسيدة سميرة فوال عن
إدارة الأشغال والسيدة نعيمة نوار عن الشؤون
القانونية كما رحب بممثلي المجتمع المدني وشكرهم
على تلبية الدعوة.



كما يتن السيد شهاب قاسم ملف التسويات
المباني المنجزة والمخالفة لمثال التهيئة العمرانية
ملف حساس ولا بد التطرق إليه بكل شجاعة طبقا لفظول
هبة الجماعات المحلية التي تعطي الحلوحية للمجلس البلدي
لتخاذ القرارات المناسبة في مثل هذه الملفات.

كما يتن السيد شهاب قاسم أن هناك قرارات هدم
لم تتخذ وأن هناك محارلة للتسوية قامت بها السيدة
زينب بن حسين رئيسة البلدية السابقة لا بد من استكمالها
طبقا لمقاييس واجبة وشفافة وعادلة أمام الجميع
وما حذور ممثلي المجتمع المدني لا بداء رأيه في هذا
الموضوع والدليل على انتجاع العمل التشاركي.

كما يتن رئيس اللجنة أن التسوية مع المخالفين ضرورة
وأن التسوية الهدف منها إغناء الصيغة القانونية
على البنائيات المقامة المخالفة لتراخيح البناء
ويتن رئيس اللجنة أن مشروع قرار التسوية سوف
يجر عن عليكم للمناقشة وإبداء الرأي وسوف يقع
تسجيل كل التدخلات لإستئناس بها في إعداد مشروع
القرار. كما أكد السيد شهاب قاسم أن ملف التسوية
تشرف عليه لجنة التشغيل وسوف تسهر اللجنة على
توضي الشفافية والوضوح والحياد.

بعد ذلك أحييت الكلمة إلى السيدة سميرة فوال
المهندسة المعمارية وكاهية مدير بينت أهمية المشروع
وأن مشروع القرار يخضع مدة معينة لا بد من خبائها
فيها بعد. وأغادت أن مشروع القرار مستوحى من القانون
الذي صدر سنة 2015 حول التسويات.

وبعد ذلك قرأت على الحاضرين مشروع القرار الذي يحتوي
على 19 فقرة.

وبجدها أحييت الكلمة إلى ممثلي المجتمع المدني



بعد تسجيل جميع الأسماء التي ترغب
في التدخل.

أهمية الكساري مستشارة:

عبرت السيدة المستشارة أن مدة تقديم الملف
في أجل أقصاه 06 أشهر من دخول القرار حيز التنفيذ
كما جاء في الفصل الخامس - مدة طويلة يمكن للبعث
استغلالها لخرق القانون ثم التمتع بعد ذلك بتسوية
بالقانون.

السيد محمد اللواتي عن المجتمع المدني

إفتتح السيد محمد اللواتي بتوجيه الشكر على الدعوة
التي وجهت له لبدء رأي في هذا الموضوع وولح
أن التسوية لا بد أن تكون في إطار تشاكري
كما وجه تساؤل حول تحديد التاريخ للتسوية
كما عثر أنه لا بد من الإلتزام إلى الحرر المحال
للأجوار من قبل المخالفين
وأكد أنه لا مجال للتسوية مع المخالفين الذين غيروا
هبة العقار. ودعى إلى تحمل المخالف مسؤولية
مثل الذي بنى طابقا مخالف للمثال الهندسي فلا
بد أن يبقى ذلك الطابق بدون استغلال كحقوق
على المخالفة.

السيد حسن يعقوب رئيس دائرة بارديو

عبر السيد حسن على أهمية التسوية وأنه
لا بد من التيسير على المخالف لأن مشروع القرار
يجبر المخالف على تقديم العديد من الوثائق
وهي حسب رأيه كثيرة.

السيد الحمادي الطويل عن المجتمع المدني

بين أن المستشار لا بد أن يكون مبدعا وأن يتجاوز
الحدود والعراقيل.



وأكد على المرونة مع المخالفين في كيفية التعامل معهم - وقال أن غياب الرقابة هو من أسباب المشاكل وأنه لو كانت هناك رقابة صارمة لما حصلت هذه التجاوزات.

وبيّن أن الدولة أعفت البلدية من دفع ٥٦ مليارات ديون وذلك لبدء التيسير ودعوة المخالفين للتفاوض.

غريب الدريدي حوّل

تدخل في موطوع خارج جدول الجلسة حيث بيّن أنه تقدم بمطلب رخصة بناء من 2008 ولم يتدخل على الرخصة. ووعد رئيس لجنة الأشغال أنه سيدرس الملف، ويجيب بعد التثبت والمعاينة بعد أن سجل رقم هاتفه.

زينب بن حسين مستشارة ورئيسة البلدية سابقا

بيّنت السيدة زينب أن موطوع التسوية وقع التطرق إليه في المجلس البلدي السابق وأنها أرسلت العديد من المؤسّسات الرسمية ومنها رئاسة الحكومة وبقيت هذه المراسلات بدون جواب كما بيّنت أن المخالفات تختلف من مخالفة إلى أخرى وأكدت أن هناك من يجر على تجاوز القانون إلى حد هذه الساعة.

وقالت أن هناك من المخالفين من هم مستحسنون على تسوية ملفاتهم وهناك من يادر بالدفع وعندها الوثائق التي تفتت التسويات التي وقعت وتندرج في اثنين من المخالفين. وتساءلت عن ولاءية المخالفين حديثا وما هو الموقف الذي يجب إتخاذه تجاههم.

السيد فهمي عياد من المجتمع المدني
أكد أن النص القانوني الذي وقع الاعتماد عليه
في مشروع القرار خالف ب 2015 فخط ولهذا لا بد من
التأكد قبل الشروع في التسويات من الجانب القانوني
وبلدية أريانة التي قامت بالتسويات ليست
مرجع في الموضع. كما أكد على أخذ رأي المحكمة
الإدارية في التسويات.

وقال أن هذه التسويات المعني بها هم المخالفين
الكبار ولا بد أن تكون عادلة.

السيد وليد الخيازي عن المجتمع المدني
أكد السيد وليد في تدخله أن هناك فراغ قانوني
في معالجة التسويات كما اقترح تشريك
المؤسسات العمومية عند القيام بالتسوية
السيد حاتم بن عباس.

اقترح السيد حاتم تشريك اللجنة القانونية
في موزع التسويات.

أشار إلى أن القانون لا بد أن يلحق على الجميع.
كما أبدى أسفه لغياب مثال التهيئة العمرانية
مجاهاً لأن المثال الحالي له عدة سنوات لم ينجح
تجديده.

السيدة رفيعة الشرفي عن المجتمع المدني
اقترحت مراعاة الجانب الاجتماعي في التسويات

السيد منذر خلد عن مستشار بلدي

بيّن أن إمكانية الإدارة الحقيقية وهذا ما
أذجر عنه التظاول على القانون واستعمال

النفوذ والمال. كما بيّن أن مراعاة الجانب الاجتماعي
لا يعني عدم تطبيق القانون.



السيد فاخر الخفيري رئيس دائرة قصر سعيد

أحمد أن مواعيد التسويات موزعة حسب
في غياب الإدارات القانونية الواضح ولا بد من التعامل
معها بروية في أجواء مناسبة لكي نحل إلى حل
واضح. وقال أن المنطقة البلدية تعج بالمخالفات.

السيد هاشم العبادي مستشار

بيّن أن الهدم ليس الحل المناسب بالنسبة للمخالفين
ويرى أنه لا بد من تطبيق القانون وإدخال
موارد البلدية من خلال التسويات مع مراعاة
الجوانب الاجتماعية

الدكتور زين العابدين النيفر مستشار

أحمد على فهم روح القانون وأن القوانين وجدت
لتلبي برؤية تأخذ في الاعتبار العديد من المسائل
وبيّن أنه ليس مع تطبيق الهدم بل مع المعالجة
الحكيمة ترخي جميع الأطراف.

وأقترح تناول الملفات حالة بحالة

السيد الحادي الطويل عن المجتمع المدني

دعي إلى تشكيل هيكل رقابي يشرف على تطبيق
القانون مع الإلتزام أن الردع العنيف يولد
النفجار.

السيد محمد اللواتي عن المجتمع المدني

أشار إلى أن التسويات تتم على ثلاث أنواع

- 1- من ليس له رخصة بناء فتابع معه بإعداد ملف الرخصة
- 2- من بدأ في التسوية سنة 2015 - 2016 ولم تكتمل

نتعامل معه على أساس قانون 2015

- 3- من شيد البناء حديثاً بدون رخصة يقع التعامل معه
بكل حرامة.

من رئيس بلدية
وبتوقيع
شهاب قاسم



شهاب قاسم